



دور المرأة الفلسطينية في القيادة والمشاركة في صنع القرار في ظل جائحة كوفيد-19

مقدمة

تعد مشاركة النساء في الحياة العامة وفي صنع القرار السياسي والإداري والتشريعي حقاً دستورياً واستحقاقاً بالنظر إلى الدور الذي لعبته المرأة في النضال الوطني وعملية بناء المؤسسات في فلسطين. وتكتسب تلك المشاركة أهمية أكبر في زمن الأزمات، كون النساء أكثر قدرة على التواصل مع القاعدة والتعبير عن احتياجات وتوقعات الفئات المختلفة في المجتمع. وفي السياق الفلسطيني، شاركت النساء بفعالية في مواقع صنع القرار في العملية الديمقراطية، وتمثلت في مختلف المواقع وإن كان ذلك بنسب محدودة ولا تتناسب مع تاريخها النضالي. فقد أشارت إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٩، بأن النساء تشكلن ١١٪ من أعضاء المجلس الوطني، فيما تشكلن ٥٪ من أعضاء المجلس المركزي. كما تشكلن النساء ١٤٪ من أعضاء مجلس الوزراء، بينما تشكلن ١١٪ من السفراء في السلك الدبلوماسي، في حين تشارك امرأة واحدة فقط في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. من جهة أخرى، تشكل نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب مدير عام أو أعلى ١٣٪، بينما تشكل مشاركة المرأة في القطاع العام ٤٤٪.

مشاركة المرأة في صنع القرار على المستوى الرسمي والمحلي في ظل جائحة كوفيد-19

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 تعميقاً لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، ويأتي ذلك انسجاماً مع التحذير الذي أطلقتته هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أخطار جائحة كوفيد-19 في زيادة التهميش للنساء، وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في دول العالم. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لإدماج منظور النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها بالتعاون مع المؤسسات النسوية والحقوقية، إلا أن حالة الطوارئ الخاصة بالجائحة أظهرت ضرورة العمل بشكل أكبر على المستوى التنفيذي أو العملي، وخاصة على صعيد خطط الطوارئ من حيث مراعاتها للنوع الاجتماعي، أو تمثيل النساء في لجان الطوارئ، أو من حيث اعتبار قضايا المرأة والخدمات المقدمة لها خدمات أساسية. فعلى مستوى تمثيل النساء في اللجان، تراوحت نسبة مشاركة النساء في لجان الطوارئ المركزية في محافظات الضفة ولجان الإسناد المشكّلة من المجالس المحلية والتي بلغ عددها نحو ٤٠٠ لجنة ما بين ١٤٪ إلى ١٦٪، حيث لعبت النساء في تلك اللجان في الأغلب أدواراً تتعلق بالدعم الاجتماعي والنفسي والتوعوية في حين خلت اللجان المشكلة في قطاع غزة من تمثيل النساء فيها.

أما في صندوق وقفه عز الهادف لدعم الفئات الأكثر تضرراً، فقد جاءت مشاركة النساء هزيلة في طاقمه التنفيذي ومجلس إدارته على حد سواء باقتصارها على مشاركة محافظ رام الله والبيرة في لجنة مشكلة من ٣٠ عضواً.

وعلى الرغم من محدودية مشاركة النساء على المستوى الرسمي، إلا أن النساء لعبن دوراً على المستوى المحلي، حيث قمن بتنفيذ مبادرات جماعية وفردية لدعم المجتمعات المحلية. فقد أشارت «دراسة تحليلية: واقع النساء الفلسطينيات السياسي والاقتصادي بعد إعلان حالة الطوارئ الصادرة عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مفتاح»، أنه على الرغم من التمييز الذي مورس بحق النساء أثناء حالة الطوارئ وإقصائهن عن المشاركة، إلا أن ذلك لم يمنعهن من القيام بدورهن في التصدي لجائحة كوفيد-19، عبر تصميم مبادرات وبرامج توعوية وداعمة للمجتمع. وقد أشارت الدراسة إلى أن هذه الجهود كانت جدية، لها اعتبارات وطنية واجتماعية سامية، وعززت من الوعي حول المخاطر الصحية للوباء، ووفرت الدعم النفسي والمالي، وتابعت القضايا المتعلقة بالنساء كالعنف، والمساواة، والعدالة الاجتماعية داخل الأسرة. لكن هذه المبادرات اصطدمت بإجراءات الحجر الصحي، ومنع الحركة، وأحياناً بعدم وجود توجيهات حكومية من أجل تسهيل عمل النساء على هذه المبادرات، مما جعل تنفيذ بعضها متأخراً.

القرارات والإجراءات الحكومية أثناء جائحة كوفيد-19

- اتخذت الحكومة الفلسطينية في بداية الجائحة سلسلة من الإجراءات والسياسات لمواجهة انتشار الفيروس، ولكن تلك الإجراءات لم تعتبر بعض القضايا المجتمعية مثل العنف ضد المرأة أولوية أو خدمة أساسية، سواء على مستوى السياسات أو المستوى القانوني أو على المستوى الخدماتي.
- شملت إجراءات التصدي للجائحة من قبل الحكومة الإيعاز الصادر من وزارة الحكم المحلي في الثاني عشر من آذار ٢٠٢٠ للمجالس المحلية بتشكيل لجان تطوعية من الأفراد والمؤسسات والقوى المجتمعية والوطنية، لتقديم الدعم المجتمعي، وفق تعليمات وتوجيهات وزارة الصحة ولجنة الطوارئ في كل محافظة، لكن هذا الإيعاز من الوزارة لم يتطرق إلى ضرورة مشاركة النساء في هذه اللجان. ولم يختلف الحال كثيراً في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية، حيث تم تشكيل خلية أزمة لمتابعة العائدين من الخارج بما يتعلق فقط بوضعهم الصحي بالتنسيق مع وزارة الصحة، وخلت هذه الخلية من التمثيل النسائي.
- قامت معظم المؤسسات والوزارات الحكومية بتطوير خطط استجابة للطوارئ، لكن القليل منها تضمن إدماج منظور النوع الاجتماعي أو بيانات ومؤشرات مصنفة على أساس النوع الاجتماعي وهذا يعبر عن محدودية تأثير وحدات النوع الاجتماعي في العمليات الرئيسية في الوزارات. فقد خلقت التقارير الحكومية تقريباً من بيانات مصنفة ومفصلة تصف المستفيدين والمستفيدات من برامج الدعم المالي والإغاثي.
- وبالنظر إلى الممارسات الإيجابية، فإنه يسجل للحكومة الفلسطينية الإجراءات التي اتسمت بالمرونة في التعامل مع دوام الموظفين الأمهات، علماً بأن الحكومة هي المشغل الأكبر للنساء في فلسطين. ولكن ذلك قد يعكس في جانب منه التعامل مع الأدوار النمطية داخل الأسرة والمجتمع وعدم محاولة تغييرها بمنح الآباء الموظفين الحق ذاته لتقاسم الأعباء الأسرية مع الزوجات.

التوصيات

- العمل على دمج النساء والمؤسسات النسوية ومؤسسات ذوي الإعاقة في لجان الطوارئ ومواقع صنع القرار المتعلقة بالاستجابة للجائحة وتبعاتها، بحيث تصبح تشكيلة هذه اللجان أكثر حساسية لقضايا المرأة، إضافة إلى دعم النساء في المجالس المحلية للمشاركة في هذه اللجان من أجل توفير الدعم والمساندة للنساء وخاصة في المناطق المهمشة.
- دعم الحكومة للمشاركة المتساوية في تحمل عبء الرعاية والأعمال المنزلية بين النساء والرجال بعيداً عن القوالب الاجتماعية التقليدية للأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي والسائدة في المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى ضرورة دعم المؤسسات النسوية لتحريك النقاش حول الأعمال المنزلية وأثرها على استمرار العلاقات غير المتوازنة في الأسرة التي تتأسس على تقسيم العمل التقليدي، والتي بدورها تحد من مشاركة المرأة بشكل فعلي في الحياة العامة والسياسية.
- العمل على إدماج قرارات المجلس المركزي والوطني بتخصيص ٣٠٪ من مقاعد بنى وهياكل الدولة الفلسطينية للمرأة، وضمان تحقيق ذلك في نتيجة الانتخابات عبر ترتيب وموضوعة المرأة في القوائم الانتخابية.

تم إعداد ورقة الحقائق ضمن خطة عمل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف النسوي الأهلي الفلسطيني لتطبيق إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن الآراء المعبر عنها في ورقة الحقائق لا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.